



"آليات بناء الدولة الحديثة في المجتمعات موضع التنازع"

(التجربة العراقية أمودجاً)

"The mechanisms of building the modern state in disputed societies" (The Iraqi experience as a model)

م.د/ رفيف عبد الستار عبد الجبار*

كلية القانون، جامعة الكتاب (جمهورية العراق) rafeef.a.abduljabar@uoalkitab.edu.iq

تاريخ القبول: 2023/03/28.

تاريخ الاستلام: 2023/02/22؛

ملخص:

إن الحديث عن مفهوم الدولة يحيلنا للحديث عن مفهوم الدولة الحديثة بشكلها الحالي، وعلى ضوء النزاعات التي تعيشها الدول التي تكثر فيها النزاعات لا بد وأن توقف عند النموذج العراقي على اعتبار أنه من المجتمعات التي عاشت على وقع التنازع القبلي والاثني والطائفي، وشكلت في فترة من الفترات عائق في وجه بناء الدولة الحديثة التي تعتمد الأساليب الديمقراطية الحديثة في بناء الدولة ومحاوله تسليط الضوء على أهم آليات بناء الدولة الحديثة، وأهم معوقات بناء الدولة في المجتمعات التي تعرف النزاع والاضطرابات .
الكلمات المفتاحية: الدولة، بناء الدولة، المجتمعات، التنازع.

Abstract:

Talking about the concept of the state refers us to talk about the concept of the modern state in its current form and the ablation of conflicts in which the countries where conflicts abound must stop at the Iraqi model, as it is one of the societies that lived on the impact of tribal, ethnic and sectarian conflict and formed in a period of time an obstacle in the way of building The modern country that adopts modern democratic methods in building the state and trying to shed light on the most important mechanisms of building the modern state and the most important obstacles to building the state in societies that define conflict and turmoil.

Keywords: State, state building, communities, conflict

مقدمة:

إن الحديث عن بناء الدولة هو حديث عن مسار أو مسارات، وليس عن قرار أقرارات، وهو حديث يحتاج إلى زمن وليس إلى لحظة أو لحظات. وهذه المسألة هي عملية صيرورة عاقلة وصبورة.

وعندما يطرق سمعنا مفردة دولة علينا أن نتوقف على ما قاله هيكل بأن الدولة هي معطى من معطيات الحداثة بمعنى أن الدولة مفهوم حديث، وليست مفهوم قديم بدلالة أنه عبر التاريخ هناك وحدات سياسية، وهذه الوحدات لها تسميات، فعند اليونان كانت هناك دولة المدينة ولا نسمع كلمة دولة فقط، ونسمع (الإمارة - الولاية - الحاضرة وكذلك نسمع المملكة والامبراطورية)، ولكن في العصر الحديث بدأنا نسمع كلمة الدولة.

إن العراق بحاجة إلى أن يكون دولة مواطنة تبنى أمةً سياسية (أمة عراقية) تحتضن جميع هوياتها غير السياسية القومية الحضارية المتنوعة، وهوياتها الدينية والمذهبية المتنوعة وهوياتها الاجتماعية العشائرية المتنوعة.

إن الهوية العراقية قد اتسمت بالسيولة (التامة في ظل الاحتلال الأمريكي، فإنها يسرت الذهاب إلى ملاذات أخرى بديلة للهوية الوطنية، الأمر الذي أدى إلى انتعاش الهويات الفرعية التي لا تستحق أي منها أن تصبح هوية سياسية للعراق مثل (القبلية، الاثنية، الطائفية).

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في محاولة تسليط الضوء على الظاهرة التي ظهرت ضمن مجتمعات مابعد التنازع هذه الظاهرة الهامة في دراسة العلوم السياسية .

وكما تظهر الأهمية في مناقشة الإشكاليات والتقاطعات التي تحدث عادةً في عملية بناء الدول أو إعادة بنائها وكيف يتم التغلب عليها أو من أجل تخطي مرحلة تعتبر انتقالية يسود فيها العديد من العقبات .

هدف البحث:

إن الهدف من هذا البحث هو إظهار مدى الاختلاف بين الدولة التقليدية والدولية الحديثة التي نشأت بعد النزاعات، والعلاقة التي تربط المجتمع الدولي بالأمم المتحدة، وكيف تضطلع الأخيرة بالمهام الموكلة إليها من قبل الدول المكونة للمجتمع الدولي للتدخل في شؤون أعضائها، ولاسيما أنها مقيدة بميثاق يحدد أهدافها ومقاصدها.

لذا ارتأينا أن نبين هذه الظاهرة السياسية وتحليلها ومن ثم بيان مستلزمات ومعوقات بناء الدول مابعد النزاع.

مشكلة البحث:

تنطلق الفرضية من حقيقة مفادها أن الفترة التي تعقب النزاعات سواءً كانت دولية أم داخلية ، تتشكل من خلالها أسس لبناء الدولة بما فيها من سلطات ذات نشاط دولي وداخلي، هذه الأسس يتم من خلالها مراعاة المبادئ والأهداف التي جاءت بها الأمم المتحدة من حفظ السلم والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية.

تتضح الإشكالية من خلال الإجابة على عدة أسئلة:

1- ما المقصود بالدولة والدولة الحديثة؟

2- هل تختلف الدولة في المفهوم التقليدي عن الدولة الحديثة؟

3- ما هي أهم الجدليات والقوانين المساهمة في بناء الدولة؟

4- ماهي مستلزمات بناء الدولة؟

5- ماهي ابرز معوقات بناء الدولة؟

6- هل تغيرت بنية النظام السياسي في العراق بعد تغيير النظام؟

منهج البحث :

من أجل البحث في موضوع بناء الدول ما بعد النزاع تم الاعتماد على المنهج التاريخي لدراسة مفاهيم الدولة وآليات بناءه ، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الآليات التي تساهم في بناء الدولة ومحاوله الوصول إلى أهم المعوقات والنتائج للوصول إلى الآليات الناجمة في بناء الدول محور النزاع.

هيكلية البحث:

من أجل الإجابة على الأسئلة الواردة في إشكالية البحث ارتأينا تقسيم هذا البحث الى مقدمة تم عرض فيها لمحة عامة عن الموضوع ومبحثين يتناول الأول؛ التعريف بالدولة التقليدية وأركانها وخصائصها، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للبحث في بنية النظام في العراقي.

وانتهى البحث بخاتمة تم سرد ما توصلنا اليه من استنتاجات.

المبحث الأول

مفهوم الدولة والدولة الحديثة

لا تخلو معظم الدراسات حول مفهوم الدولة من ذكر تعريف الدولة وبيان أركانها وتأثير الاعتراف عليها، إلا أن مفهوم الدولة الحديثة ومقوماتها احتل حيزاً من اهتمام الباحثين في هذا المجال، وعليه سنخصص المبحث الأول للبحث في الدولة وأركانها، أما مفهوم الدولة الحديثة فسيكون موضوعنا للمطلب الثاني.

المطلب الأول : تعريف الدولة وأركانها

تعتبر الدولة وحدة قانونية ترتكز على وجود هيئة اجتماعية يكون فيها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، وتتمارس الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة وبالقوة المادية التي تحتكرها، وعليه سيتم تناول هذا المطلب من خلال فرعين، في الفرع الأول البحث في أهم التعاريف التي تناولت مفهوم الدولة، أما الفرع الثاني سيخصص للتعريف بأركان الدولة.

أولاً: تعريف الدولة

يعرف الفقيه الفرنسي "كاري دي وليير" الدولة بأنها، مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين، ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا أمره وقاهرة، ويعرفها، أسمان بأنها، التشخيص القانوني لأمة ما، ويرى الرئيس الأمريكي الأسبق، "ويلسون" "أن الدولة هي شعب منظم خاضع للقانون يقطن أرضاً معينة.

ويعرف العميد "دوجي" الدولة على أنها، عبارة عن جماعة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة، بينما ينظر "فوشيه" للدولة على أنها، مجموعة دائمة مستقلة من الأفراد يملكون إقليمياً معيناً، وتضمهم سلطة مشتركة منظمة بغرض أن تكفل لأفرادها الحماية، ولكل منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه، ويعرفها "ديفو" بأنها مجموعة من الأفراد مستقرة في إقليم محدد وتخضع لسلطة صاحبة سيادة مكلفة أن تحقق صالح المجموعة ملتزمة في ذلك بمبادئ معينة، ويعرفها محسن العبودي بأنها تعني مجموعة من الناس تقطن على وجه الاستقرار إقليمياً معيناً، وتخضع لسلطة سياسية تدير شؤونها بهدف تحقيق أغراض سياسية واجتماعية واقتصادية محددة سلفاً.

ويعرف "بطرس غالي" الدولة بأنها، مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها بالحكومة.

ويرى "إبراهيم درويش" بأن الدولة هي، جماعة من المواطنين الذين يشغلون إقليمياً محدد المعالم ومستقلاً عن أي سلطان خارجي ويقوم عليه نظام سياسي له حق الطاعة والولاء من قبل الجماعة أو على الأقل من اغلبيتهم.⁽¹⁾

ومن خلال استعراض المفاهيم السابقة للدولة يمكن القول بأن الدولة تعني، ذلك الشخص المعنوي الذي يرمز إلى مجموع شعب مستقر على إقليم معين حكاماً ومحكومين، بحيث يكون لهذا الشخص المعنوي سلطة سياسية ذات سيادة.⁽²⁾

إن تعدد التعاريف التي تناولت الدولة عائد إلى اختلاف النظرة إلى الدولة ومدى اعتبارها حدثاً اجتماعياً أم مجرد حدث سياسي، فالدولة هي كلمة حديثة نسبياً استخدمت في أوروبا في عصر النهضة بشكل واضح وواسع للدلالة على ذلك الإطار المنظم للسلطة السياسية، ولكن الكلمة أخذت قبل ذلك مدلولاً سياسياً في العصور الرومانية عندما أصبحت تعرف بالجمهورية، إلا أنه كان علينا الانتظار حتى القرن السادس عشر حين استخدم (ميكافيللي) في كتابه (الأمير) كلمة الدولة بالمعنى الحديث، إذ قال: "كل هيئة التي كان أو لها سلطة على الشعوب هي دول، أو أمارات، أو جمهوريات"⁽³⁾، وبذلك يمكن القول أن مدلول الدولة في اللغات الأوروبية إلى الهيئة أو الجماعة بعدها حالة مستقرة وثابتة، بيد أنه في العصر الحديث لا تشير إلى جميع المجتمعات مهما كان نوعها أو درجة تنظيمها، بل تنصرف إلى درجة معينة من التنظيم تتفق مع المفهوم الصحيح الحديث للدولة⁽⁴⁾.

1. الدولة في الفكر السياسي فالدولة عند بودان، يطلق عليها تسمية الجمهورية، ولا تعد دولة إن لم تكن فيها قوة أساسية توحد كل أعضائها، وأجزائها، وكل أواصرها وهيئاتها في جسم واحد، تلك هي، بالنسبة ل (بودان) النقطة المركزية والأكثر الأهمية⁽⁵⁾. وانطلاقاً من ذلك تعرف الجمهورية بالقول "إن الجمهورية هي الحكم المستقيم لعدة أسر، ولما هو مشترك لديها، بشرط أن تتوفر لديه قوة سدة".

والدولة عند ماركس هي عميل البرجوازية، وأن جميع أجهزة الدولة تصبح عيون وآذان، وسواعد، أرجل تمكن المالك من التأثير⁽⁶⁾.

وجاء أيضاً في قاموس المصطلحات السياسية المعبر عن الفكر الماركسي، بأن الدولة هي "شكل تاريخي للتنظيم السياسي، يقسم المجتمع إلى مستغلين ومستغلين، أو إلى مستغلين وشغيلة"⁽⁷⁾.

2. التعريف القانوني للدولة: لا يمكن تصور وجود مجتمع أو جماعة بدون تنظيم سياسي متمثل في وجود سلطة عليا، وقد كانت هذه السلطة العليا متركزة في يد شخص الحاكم يمارسها وكأنها امتياز شخصي له، مما أدى إلى التحكم بمصير هذه المجتمعات والجماعات ومع تطور الوعي السياسي والاجتماعي للأخيرة، فلم تعد السلطة امتيازاً شخصياً للحاكم، وإنما أصبحت مؤسسة منفصلة عن شخص من يمارسها، والتي تمثل شخصاً معنوياً مستقلاً عن شخص من يعهد إليه ممارستها، تدعى الدولة، ولذلك أصبح هناك إجماع في الفقه السياسي والدستوري على الربط بين وجود المجتمع وفكرة الدولة كسلطة سياسية.

ومن المسلمات في العصر الحديث أن الدولة لا بد أن تخضع للقانون ويعد هذا الخضوع للقانون بما يؤدي إليه من حماية لحقوق الأفراد وحررياتهم مظهراً من مظاهر المدنية الحديثة والدولة لا تكون قانونية إلا حيث تخضع فيها جميع الهيئات الحاكمة

لقواعد تقيدها وتسمو عليها أي أن مبدأ خضوع الدولة للقانون أو مبدأ المشروعية يهدف إلى جعل السلطات الحاكمة في الدولة تخضع لقواعد ملزمة لها كما هي ملزمة للمحكومين⁸.

ويلاحظ بأن الفقهاء القانونيين يعرفون الدولة بصورة عامة بأنها "مجموعة من الأفراد، يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، تسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة، أو أنها عبارة عن مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليم محدد، وترتبطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته وممارسة حقوقه، والدولة يجب أن تكون مستقلة وذات سيادة حتى يعترف بها كدولة، والفقهاء القانونيون يركزون على ذكر عناصر الدولة الحديثة وفق المعايير القانونية والدستورية حديثة.⁽⁹⁾

ثانياً: أركان الدولة

إن الدولة كما بينا في الفرع الأول من هذا المطلب، شعب مستقر على إقليم محدد، وخاضع لسلطة سياسية معينة تتمتع بسادة تمكنها من ممارسة تصرفاتها الداخلية والخارجية دون الخضوع لسلطة أخرى، وهذا التعريف يتفق عليه أكثر الفقهاء لأنه يتضمن العناصر الرئيسية التي لا بد من توافرها لقيام الدولة (الشعب، الإقليم، السلطة السياسية ذات السيادة) وستتناول هذه الأركان بشيء من الاختصار وفقاً لما يلي:

1. الشعب: هو الركن الأهم في تكوين الدولة، ويعرف بأنه مجموعة من الأفراد يرتبط بعضها ببعض بعلاقات وثيقة، ويعيشون في إقليم الدولة ويخضعون إلى سلطة سياسية معينة⁽¹⁰⁾.

ولقيام الدولة يلزم وجود عدد من الأفراد، وهذا العدد من الأفراد يختلف من دولة إلى أخرى، أي أنه لا يشترط عدد معين، وإنما يلزم أن يقوم بين أفراد الدولة نوعاً من الانسجام، والنسبة العددية ليست بالمهمة، ولكن كلما زاد عدد شعب الدولة ازدادت شوكة الدولة وقدرتها على تحقيق أغراضها، ولذلك نجد أن الدولة القديمة كانت تعد بالآلاف، أما الدول اليوم فيصل تعداد سكانها إلى مئات الآلاف بل مئات الزعميين (كالصين والهند والولايات المتحدة)، ولكن نصل بالقول إلى أن المسائل التي لا يعتد بها القانون الدولي في عنصر الشعب (العدد، الجنس، اللون، اللغة، الدين، والقومية).

أما المسائل التي يهتم بها القانون الدولي في عنصر الشعب فهي الجنسية، إذ هي من تميز الوطني عن الأجنبي وتعرف الجنسية بأنها رابطة قانونية وسياسية قائمة بين الفرد والدولة، وإذا كان القانون الدولي في السابق لا يهتم بالجنسية ولا يتدخل فيها مطلقاً، إلا أنه مع تنامي مفاهيم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، أصبح موضوع حصول الفرد على جنسية دولة ما وحقه في تغييرها وعدم جواز تجريده منها بشكل تعسفي من أهم المسائل ذات الاهتمام الدولي⁽¹¹⁾.

كما يعد الحق في تقرير المصير للشعوب من اهتمامات القانون الدولي ومن المبادئ الدولية الأساسية المستقرة حالياً التي اكتسبت الصفة القانونية الملزمة، ويجب على الحكومات احترامها ويتضمن هذا الحق (حق كل شعب مرتبط بإقليم ثابت أن يحكم نفسه

بنفسه وأن يقرر مصيره الاقتصادي والاجتماعي ضد أي تدخل أجنبي أو اضطهاد عنصري يخالف المواثيق الدولية⁽¹²⁾.

2. **الإقليم:** لا يمكن أن يكون هناك دولة، إذا لم يكن من وجود لأرض يستقر عليها المجتمع البشري، هذه الأرض تسمى بإقليم الدولة.

ويعرف الإقليم بأنه المكان الذي عليه الشعب بشكل دائم وتمارس عليه الدولة سيادتها، ويشمل الإقليم كل ما يقع تحت سيادة الدولة من يابسة وبحار وأحجار، وما يعلو الإقليم البري والبحري من طبقات جوية⁽¹³⁾.

هذا ويشترط توافر عنصرين في الإقليم ؛ عنصر الثبات والدوام، الحدود الثابتة ولقد برزت عدة نظريات تبين علاقة الدولة بإقليمها، منها نظرية الملكية أو المحل، نظرية الإقليم باعتباره جزء لا يتجزأ من الدولة، وأخيراً نظرية الاختصاص، وتنفق مع الأستاذ الدكتور "عصام العطية" في اعتبار هذه النظرية الأخيرة من أفضل النظريات التي فسرت علاقة الدولة بإقليمها⁽¹⁴⁾.

3. **السلطة السياسية ذات السيادة (الحكومة):** إن الدولة ككيان اجتماعي تتألف من مجموعة من الأفراد يعيشون على بقعة جغرافية معينة لا بد أن تتوفر لهذا الكيان تنظيم سياسي يحكمهم يطلق عليه اسم الحكومة، ولها شخصية معنوية وتمتاز بالقوة والكفاءة، وتتولى إدارة شؤون أبنائها في الداخل والخارج⁽¹⁵⁾.

وتعني الحكومة: مجموعة أفراد يتم اختيارهم من الشعب للقيام بمهام الحكم وإدارة شؤون البلاد الداخلية والخارجية، والبعض يرد السلطة إلى أصل إلهي، ويعتبر بأن الله هو من اختار الحاكم وزوده بالسلطة، ولكن هذه السلطة لم تلق قبولا، إذ مع ظهور الحاجة إلى مجابهة استبداد وتسلط الحكام ظهر في القرن الثامن عشر بسبب كتابات الفلاسفة والمفكرين وخاصة (جان جاك روسو) أن أصل السلطة يعود إلى الشعب وأن الحكام يمارسون السلطة بعد أن تأتي إليهم من الشعب⁽¹⁶⁾.

ومن أساسيات السلطة السياسية أن تكون هناك سيادة، والتي يمكن التعبير عنها على أنها مركزية الدولة وأن تكون سلطاتها ذات حكم واجب على جميع الأفراد والمنظمات التابعة لها، وأما عن استقلالها النسبي عن سيطرة خارجية⁽¹⁷⁾.

ما يعرف الدكتور **عصام العطية** السيادة بأنها "قدرة الدولة على إدارة شؤونها الداخلية والخارجية بإرادتها دون أن تخضع لسلطة دولة أخرى"⁽¹⁸⁾، والسيادة ليست عنصر، وإنما هي ميزة لسلطة الدولة التي تميزها عن باقي السلطات الأخرى داخل الدولة⁽¹⁹⁾.

بالنسبة لخصائص السيادة فتتلخص بما يلي:

➤ عدم قابلية السيادة للتجزئة، عدم جواز نقل السيادة أو تفويضها، عدم انتقال السيادة بالقوة أو بالاحتلال، السيادة نسبية وليست مطلقة، وذلك بعد انتقال بعض المسائل التي كانت خاضعة للسيادة الداخلية للدولة إلى الصعيد الدولي

مثل (التدخل لأسباب إنسانية).

المطلب الثاني: الدولة الحديثة وخصائصها

إن الحديث عن مفهوم الدولة الحديثة لا بد أن يسלט الضوء على مفهوم الدولة الحديثة ونشأتها، ومن بعد الحديث عن خصائص الدولة سنخصص هذا المطلب لبيان مفهوم الدولة الحديثة وطرق نشأتها، ومن ثم سنبين في الفرع الثاني خصائصها.

أولاً: الدولة الحديثة ونشأتها

تشير هذه المسألة تساؤلات وجدالات حادة بين المختصين والباحثين حول ما إذا كانت الدولة ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية أم ظاهرة حديثة؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات هناك وجهات نظر مختلفة في الفكر السياسي المعاصر.

هناك أربع وجهات نظر أساسية حددها (عبد الله العروى) بالشكل التالي:

1. عند علماء اللسانيات، بحيث أصبح مفهوم الدولة التاريخية مرتبط باستقرار القبائل الرحالة والملكية الخاصة والكتابة، وهي خصائص نشأة التاريخ المكتوب ابتداء من القرن الخامس عشر قبل الميلاد على أقل تقدير، التي تدوم بدون تغيير جذري إلى أن ينتهي عهد الملكية الخاصة وتقسيم المجتمع إلى طبقات (ستنتهي وتنتهي معها الدولة)، حسب قول أنجلز.

2. وعند ماركس في نقده لفلسفة قانون هيجل، تعني الدولة التنظيمات الجديدة التي عرفها عهد النهضة وعهد الثورة الفرنسية.

3. في اجتماعيات القرن (التاسع عشر)، تعني الدولة الصناعية، دولة مجتمع يغلب فيه العمل في المصانع والمتاجر على العمل في الحقول، وطبقة الأجراء الصناعيين على الفلاحين، الرأسمال النقدي على الملكية العقارية، وكلها تطورات تنعكس على وظائف الدولة وأجهزتها، يعني أنها ليست حديثة وإنما امتداد للسابق ولكن بوظائف وبنى جديدة.

4: في اجتماعيات أواسط القرن العشرين، تعني الدولة الجهد المترتب على تداخل ما بين النهضة العلمية والتكنولوجية الصناعية، وبروز قطاع الخدمات على حساب قطاع الصناعة التحويلية، وتطور وسائل الاعلام والبصريات، وزيادة مستوى تقدم تنظيم العمل ومراقبة العمال، لأي دولة متقدمة.⁽²⁰⁾

إن النموذج الذي قدمه أنجلز فضفاض، أما الجنب الاعلامي المعاصر فإنه ليس عاماً لأنه يخص قسماً، رغم أن هذا القسم هو الأكثر قوة وتأثيراً، ويبقى النموذج الثاني (الحديث) والثالث (الصناعي)، وهما يتداخلان ويؤلفان أمودج واحد يسمى الدولة الحديثة وهو ما يستعمله الباحثون في العلوم السياسية.

لازال الجدل مستمر حول هل ان للدولة الحديثة جذور تاريخية أي هل أنها امتداد للدول الوسيطة والقديمة أم أنها حديثة بكل

ما تعني الكلمة أي أنها ظهرت في المجتمعات الحديثة بشكل منقطع عن السابق.

وقد يختلف الباحثون فيما بينهم حول بداية نشأة الدولة الحديثة، ولكنهم يتفقون على الربط بين نشأة الدولة الحديثة وانحيار
امبراطورية السلطنة وانتهائه، وبداية الحديث عن ذلك مع ما حدث في أوروبا الغربية، وتحقيق أول اعتراف رسمي بالدولة الحديثة
ولوكان بشكلي بدائي من خلال معاهدة ويستفاليا (1648)، التي أنهت حرب الثلاثين عاما في أوروبا، وأرست معالم نظام دولي
جديد تقوم وحدته الأساسية على الدولة - الأمة.⁽²¹⁾

ويقول "إسماعيل غزال" (بأنه منذ القرن الثالث عشر حتى القرن الرابع عشر الميلادي برزت شيئا فشيئا في قلب النظام
الإقطاعي البوادر الأساسية للدولة الحديثة).⁽²²⁾

ثانيا: خصائص الدولة الحديثة

لإبراز وتشخيص مميزات وخصائص الدولة الحديثة، يقارن الباحثون بين الدولة الحديثة والنماذج السياسية السابقة لها، وفي
هذا الصدد، يقول (جوزيف شتراير)، بأن تجزؤ السلطات، وعدم الاستقرار المكاني، أي غياب الديمومة في المكان والزمان
للوحدات السياسية، والولاء الشخصي، وشخصنة السلطات كانت مميزات الكيانات القديمة مثل الاقطاعيات والأمارات قبل
نشوء مفهوم الدولة الحديثة .

تجب الإشارة أيضا أنه قديما، كانت الدول تنتسب إجمالاً إلى فئتين، الإمبراطوريات الكبيرة ذات التلاحم الضعيف،
والوحدات السياسية الصغيرة، المندمجة بقوة، مثل الحاضرة اليونانية، لقد كانت الامبراطوريات تتمتع بالقوة العسكرية، لكنها لم
تكن تستوعب سوى قسم صغير من سكانها في العملية السياسية، أو في أي نشاط آخر يتجاوز المصالح المحلية المباشرة،
والحاضرة (دولة - مدينة) لم تكن تستطيع أن تحل مشكلة استيعاب أراض واسعة أو سكان جدد، لكن كانت دولة تصبح تارة
نواة لإمبراطورية، وتتحول إلى الامبراطورية، أما الدول الحديثة استطاعت أن تجمع ما بين قوة الامبراطوريات القديمة والتلاحم
الاجتماعي عند الدولة-المدينة حيث نجحت الدولة الحديثة في إعطاء شعور بالهوية المشتركة للجماعات المحلية⁽²³⁾. لذلك فان
الدولة الحديثة قوية وواسعة بصورة كافية.⁽²⁴⁾

وهناك أربعة معايير للتمييز بين الدولة الحديثة وأشكال الحكم السابقة مثل: (الأمارات، الإمبراطوريات، الدويلات، المدن،
القبائل، الإقطاعيات...)، وهي كما يأتي:

1 . معيار الاستمرارية: حيث كان ظهور الدولة الحديثة نتيجة للتمييز الذي حصل بين السلطة وبين أشخاص الحكام، وهذا
ما يفسر المثل الفرنسي (مات الملك، وعاش الشعب)، أي مفهوم استمرارية الدولة بمعزل عن شخص الحاكم، ففي الماضي لم

يكن للدولة استمرارية، ففي كل تغيير للحكام كانت تحدث أزمات وحروب أهلية، تختفي معها الدولة مؤقتاً أو يتغير شكلها وتكوينها، إذا المعيار الأول هو، قيام مؤسسات سياسية غير شخصية، ودائمة نسبياً، وبروز فكرة فصل السلطة عن شخص من ممارستها، وهناك من يعتبر الثورة الفرنسيّة (1789م) هي بداية التحول نحو الفصل بين شخص الحاكم والدولة.⁽²⁵⁾

2. **معيار الحدود الثابتة:** ولكي تتغير الجماعة الإنسانية المنظمة إلى جمهورية، لا بد من ثباتها في الموضوع بصورة وافية للعيش والعمل المشترك على ارض محددة

وأثناء مرحلة من الزمان تبلور عند جماعة إنسانية محددة النماذج المنهجي الضرورية لبناء دشن الجمهورية، لأن البلد القريبة العهد تركز على مؤسسات مستدامة، ومن المتعب استحداث تلك المؤسسات ما لم يبقى ترتيب جغرافي متين يمكن الجماعة الداخلية من أن تبني النظام السياسي الملائم لها.⁽²⁶⁾

3. **معيار السيادة:** إن الحديث عن مؤسسات مستقرة وثابتة فوق أرض محددة لا يكفي لوجود الدولة، يجب أن يكون لهذه المؤسسات قوة وسلطة كافية، وهذا ما يعني تمتعها بالسيادة.⁽²⁷⁾

4. **معيار المصلحة العامة:** حيث يكون مشاعر الولاء تجاه الدولة نتيجة لاقتناع المواطنين بضرورة أن تكون مصلحة الدولة هي الاعلى كونها الممثل الاعلى لتلك المصالح.⁽²⁸⁾

ومن هنا فأن ظهور الدولة الحديثة كان نتيجة لتبلور وحدات سياسية دائمة، وثابتة ومستقرة في إطار حدود جغرافية، وتطور مؤسسات دائمة وغير شخصية، والاقتناع الجماعي بضرورة وجود قوة تمثل السلطة العليا مع الاعتقاد الراسخ بالولاء لتلك السلطة.

وإذ دخلت أوروبا عصر نهضتها بالدولة ومع الدولة، فقد كان من الطبيعي، أن يصبح ابتكار الدولة هو جوهر الحداثة الأوروبية وسببها ونتيجتها في ان واحد، سواء فهمنا الدولة على أنها السلطة السياسية التي تمارس ارادتها على المجتمع بأسره بالنظر اليه من زاوية تنظيمه السياسي الإجمالي.

وبهذا تكونت الدولة، مركز الحداثة الأوروبية ومقدمتها، ونتيجتها في ثلاث مكونات اساسية:⁽²⁹⁾

(السلطة السياسية، المجتمع المدني، مبادئ التفاعل بينهما وضوابطه والياته)، والعنصر الأخير هو ما أصبح يعرف باسم النظم الديمقراطية، ويرتكز على المشاركة الشعبية في العملية السياسية، لتتخذ الدولة ونظام التفاعل فيها شكل مثلث متساوي الاضلاع قاعدته هي الديمقراطية التي يقوم عليها وجود السلطة السياسية، والمجتمع المدني واندماجهما وتفاعلهما كضلعين متكافئين في هذا المثلث.

وما يهمنا هنا من هذين النموذجين للحكم أو النظم السياسية (الأنماط التقليدية للنظام السياسي والدولة الحديثة)، هو أنهما نموذجان مؤسسان للهوية، حيث يقوم نموذج الإمبراطورية كنمط تقليدي للسلطة السياسية على التعدد (الجيش المتعدد الجنسيات، الأعراف والقواعد القانونية المتعددة، السوق الاقتصادي المجزأ، التعليم الموزع بين هيئات مختلفة وتقليدية)، فإنّ نموذج الدولة الحديثة قائمة على الوحدة الجيش المكون من جنسية واحدة، القوانين الموحدة، السوق الواحدة وبذلك فإن منطق الدولة الحديثة هو منطق التوحيد والتجريد والتعميم، في حين أن منطق الإمبراطورية هو منطق التعدد والتجريبية والمجانبة⁽³⁰⁾. ونحن يهمنا في هذه الدراسة النموذج التوحيدي المركزي (نموذج الدولة الحديثة).

المبحث الثاني : بناء الدولة ومعوقاتها

المطلب الأول: عناصر بناء الدولة

سنتناول في هذا المطلب عناصر البناء المتمثلة في (الفرد والسلطة والهوية) وجودهم مقترن بوجود اي تجمع بشري عبر التاريخ هنا نتحدث عن بناء دولة حديثة وليس عن وحدة سياسيه (مملكه -اماره- ولايه) اما في المطلب الثاني سنتعرض لأبرز معوقات بناء الدولة .

أولاً : عناصر بناء الدولة

لا بد ان نوصف العناصر التالية:

1- الفرد

هنالك الفرد من (الاتباع -الرعاية -الزبانية - المواطن) الافراد في مجتمعنا بين الصفات الأربعة وعندما يتوفر في المجتمع الفرد المواطن يتوفر عنصر مهم في بناء الدولة.³¹

2- الجماعات

الجماعات موجوده عبر التاريخ سواء كانت قومية دينية عائلية مناطقيه.

ماذا نحتاج لبناء الدولة؟

نحن لا ندعو الى الغاء الجماعات الفرعية وانما ترتبط بالهويات نريد جماعه غير تقليديه وهما الأحزاب السياسية ومؤسسات

المجتمع المدني، تبقى الجماعات (القومية الدينية... الخ) ولكنها لا تفرض نفسها كهوية أساسية للجماعة التي تبني الدولة وهنا نقصد بها الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وعليه في بناء الدولة المدنية نحتاج إلى جماعات اصطناعية ثانوية (أحزاب زائد مؤسسات).³²

2- السلطة

وهي ضرورية للدولة، إن طبيعة السلطة في العراق ما بعد 2003 كانت وما تزال أحد الإشكاليات في عملية بناء الدولة، فمن بين الأمور التي جرى تأشيرها على السلطة السياسية في العراق ومن قبل كافة المشتركين بها منذ التغيير وحتى الآن، هو عدم الحرص في "الالتزام المطلق" بنصوص الدستور وتطبيق العدالة بشكل يتجاوز الانتقائية في الممارسات، وتبعاً لرأي بعض المختصين، فإن أغلب الأحزاب السياسية العراقية اهتمت في تعزيز نفوذها داخل السلطة السياسية على حساب الدولة، بما أضعف من أداء المؤسسات الحكومية، الأمر الذي ولّد تحديات مجتمعية كبيرة، كاجتياح تنظيم داعش للعراق، أو تنامي حركات الاحتجاج الشعبي بشكل غير مسبوق.³³

3- الهوية:

وهي ضرورية للأمة، إذ تعتبر اساس وجود الدولة ومحركها ورمزها، فهي بمثابة الانتماء القومي للدولة، التي تتجاوز الولاءات الفرعية، لتكون الدولة الهوية القومية لكل أفرادها، وتشير الهوية بشكل دقيق إلى مفهوم المواطنة في المجتمع، وأن غياب هوية الدولة، يعني بروز الهويات أو الولاءات الفرعية (الطائفية، العرق، القومية، الدين، اللغة، القبيلة والعشيرة)، وأن ضعف الدولة في الحفاظ على هويتها، سيزيد من حالة التقلبات السياسية وعدم الاستقرار، كما أن الحفاظ على هوية الدولة، يقترن بعملية بناء الأمة، وهي عملية دعم التكامل القومي الوطني بإنشاء مؤسسات قومية/وطنية مشتركة ورموز للوحدة، وهي بحسب الموند: "تلك العملية التي ينقل بها الأفراد ولائهم وارتباطهم من الجهات المحلية ليصبح هذا الولاء نحو السلطة المركزية المتمثلة في النظام السياسي".³⁴ فالتحديث السياسي بالنسبة لروستو يرتبط بمصطلح القومية وأهم جوانب التحديث في رأيه هو تطور الشعور القومي وظهور الدولة القومية؛ لأن التحديث السياسي يتضمن التغيرات التي تحدث في القيم والاتجاهات والنظم والبناءات بهدف إيجاد نظام سياسي متكامل وبناء دولة المؤسسات. في ضوء ذلك، نلاحظ بأن التجربة العراقية بعد عام 2003 تعثرت في الحفاظ على الهوية العامة للدولة (داخلياً وخارجياً)، فالنموذج الجديد أصبح يتعامل مع المجتمع والدولة بلغة المكونات الفرعية (القومية، العرقية، الدينية، المذهبية، فضلاً عن الحزبية، وقد امتد هذا التعثر إلى العالم الخارجي (الدولي والأممي). فنجد على سبيل المثال العلاقة بين المركز والإقليم، علاقة مشوهة غير خاضعة إلى قواعد أو قوانين أو دستور، واتساع الهوة والتفاوت الطبقي بين المجتمع العراقي، فضلاً عن التباينات العرقية والأثنية، والنفور من الإرث الثقافي للدولة العراقية؛ مما أدى إلى ضعف المفهوم

القومي/الوطني للدولة.³⁴**المطلب الثاني: عقبات ومعوقات بناء الدولة وإعادة بنائها**

إن عملية بناء الدولة أو إعادة البناء يتطلب تخطي العقبات التي ترافق عملية البناء، ولكي يتم التخطي يحتاج إلى وقفة ورؤيا متعددة الأبعاد من أجل تجاوز تلك الفترة والحاجة إلى رجال دولة حقيقيين من أجل الوصول إلى بر الأمان.³⁵

أولاً : عقبات ومعوقات بناء الدولة .

إن الدولة في مرحلة البناء أو إعادة البناء تعاني من معوقات كثيرة يمكن اختصارها ب (سبوعية العين للعقبات)

1- عوز بالتشريعات: إن عمليه بناء الدولة بحاجة إلى تشريعات وكثرة تعديلات القوانين مثل قانون الانتخابات وصدور قانون المحكمة الاتحادية ولا يوجد قانون ينظم الثروه ويوزعها بالشكل الصحيح³⁶.

2- عجز بالخدمات: على كاهه المجالات والقطاعات صحية تعليمية كهرباء.....الخ

3- عوق مؤسسي: السلطة التشريعية في العراق لا زالت احادية المجلس وهذا مخالف لما ورد في الدستور.

4- انتشار الفساد: لا زالت الى اليوم تعاني مؤسسات الدولة من استشرء الفساد املالي والاداري في مفاصل مؤسسات الدولة المختلفة، ولم توجد لغاية الان محاولة حقيقية لمعالجة أفة الفساد داخل مؤسسات الدولة.

خاتمة:

تناولنا من خلال صفحات بحثنا السابقة بناء الدولة الحديثة فيما بعد النزاع واتخذنا من العراق امودجا لبحثنا وتوصلنا من خلال الباحثين السابقين إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات.

وبكل الأحوال ليس في العراق من دولة فاشلة، بل إنَّ العراق كان وما يزال لمدة 100 عام يعيش مرحلة ما قبل حالة الدولتية، مصحوبة بنوايا طيبة لدى القلة للعمل من أجل بناء الدولة الحديثة. وهذه القلة لا تراهن على انقلابات تبني دولة ولا على احتجاجات بلا جدوى ولا على الدور الأجنبي؛ بل ينبغي أن تراهن على الانتخابات ومواصلة الانتخابات. إن هذه الآلية التي لا بديل عنها لبناء دولة حديثة تثبت مصداقية أن عملية بناء الدولة الحديثة هي مسارات وليست قرارات، وهي عملية صيرورات وتراكمات وليست مفاجآت، وهي عملية تتحكم بها قوانين وجدليات وليست نزوات ورغبات.

لا شك أن نفوذ القوى المتحكمة بالمشهد السياسي العراقي هو نفوذ قوي ومنظم، مصحوبا بنهج خاطئ يقابله حراك شارع غاضب صحيح النهج مبعثر التنظيم. هذه المعادلة لا يمكن -بل من المستحيل- تغييرها بالمراهنة على تحلي أو نزع اختياري

لنفوذ القوى المنتفذة المنظمة عن نهجها الخاطيء، ولا بالمرانة على تحلي أو تراجع الحراك الغاضب عن نهج الصحيح للمطالبة بالحقوق. ولكن يمكن -وليس من المستحيل- أن تضطرّ القوى المنتفذة لتغيير نهجها الخاطيء مقابل أن تغادر قوى الحراك الاحتجاجي الغاضب بعثرتها وتنظم صفوفها، ودون أن تغادر قوى الشارع المحتج بعثرتها وتذهب إلى التنظيم السياسي لصفوفها لا يمكن أن تنصاع القوى المنتفذة مجبرة لتصحيح نهجها الخاطيء.

أولاً: الاستنتاجات

1. هناك خصائص مشتركة تميز الدولة الحديثة عن غيرها من الكيانات منها: الاستمرارية، الحدود المشتركة، السيادة الدولية، المصلحة المشتركة.
2. إن اعتماد النظام السياسي على آلية المحاصصة السياسية التي تعتمد على اقتسام مناصب الحكم في الدولة ما بين الأحزاب السياسية والقوى السياسية التي أفضت بتالي لإبراز سمة الطائفية لشكل الدولة، والذي أدى الى التقليل من امكانية تحقيق التمثيل الوطني، وعلى هذا الأساس قامت الأحزاب والقوى السياسية على أساس الانتماء الطائفي والاثني في الانتخابات ليكون نهج الحكومات المتعاقبة
3. أصبح البرلمان في بعض الأحيان أداة تستخدمها السلطة التنفيذية، وصار نظام المحاصصة وعلى المستويين السياسي والإداري- هو أحد-خصائص الدولة العراقية بعد عام 2003، مع الاستمرار الذي صار يهدد أي محاولة لبناء الدولة العراقية تركز على مؤسسات منظمة وتعتمد الكفاءة في ادارة الدولة.
4. اليوم يمكن أن نلاحظ أن أغلب الكيانات السياسية تفتقر إلى برنامج وطني موحد يتفق على العراقيين بمختلف طوائفيه وتوجهاته، بحيث يكون الهدف الأساسي بناء دولة عراقية، رغم أن جميع الأصوات تنادي بهذا الهدف من الظاهر ولكن عند الأفعال تنحصر برامجها بمصالح ضيقة.
5. ظهور الدولة الحديثة كان نتيجة طبيعية لتبلورت وحدات سياسية دائمية، ميزتها الثبات والاستقرار في رقعة جغرافية محددة، وهذا بالإضافة لظهور المؤسسات وغير شخصية، وظهور القناعة الشخصية بالحاجة لوجود سلطة عليا تتمتع بالولاء.

ثانياً. المقترحات

1. إن دولة القانون لا يمكن أن تكون غير الدولة الديمقراطية فنحن بحاجة إلى إرساء وخلق الثقافة الديمقراطية في العراق.
2. إن الديمقراطية هي التي تتيح السير ضمن ركب التطور الجاري في القرن الحادي والعشرين مثلما اتاحت لبلدان كثيرة الرقي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعلمي فهي تضمن القضاء العادل المستقل وتضييق الخناق على التلاعب بشؤون المجتمع.

3. ايجاد مؤسسات الرقابة على كل مفاصل الدولة، في العراق.

المصادر

أولاً: الدساتير

1. قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة (2004).

2. دستور جمهورية العراق لسنة (2005).

ثانياً. الكتب

1. أ.د عامر حسن فياض، محاضرات لطلبة الدكتوراة ، السنة التحضيرية ، للعام الدراسي 2020-2021 في قسم النظم السياسية والسياسات العامة ، جامعة النهدين .
2. بادى، برتراند، بيار بيرنوم، سوسولوجيا الدولة، ترجمة: جوزيف عبد الله، جورج أبي صالح، الطبعة الأولى، مركز الإنماء القومي، بيروت، بدون تاريخ.
3. باروت، محمد جمال، الدولة والنهضة والحداثة: مراجعات نقدية، الطبعة الأولى، دار الحوار، اللاذقية، 2000.
4. الجرف، طعيمة، نظرية الدولة الأسس العامة للتنظيم السياسي، الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1964.
5. رعد، د. نزيه، القانون الدستوري العام، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2011.
6. الساعدي، حميد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
7. شتراير، جوزيف، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة: محمد عيتابي، الطبعة الأولى، دار التنوع للطباعة والنشر، بيروت، 1982.
8. شكر، زهير، الوسيط في القانون الدستوري، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.
9. صالح، محمد محمد، تأريخ أوربا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية 1500-1789، الطبعة الأولى، مطبعة دار الجاحظ للطباعة والنشر، بغداد، 1985.
10. عبد الوهاب، محمد رفعت، الأنظمة السياسية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص18.
11. عبّو، عبد الله علي، القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، مكتبة يادكار، دهوك، 2015.
12. العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، الطبعة السابعة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006.
13. العطية، د. عصام، القانون الدولي العام، الطبعة السادسة، المكتبة القانونية، بغداد، 2006.
14. عمر، د. حسين حنفي، حق الشعوب في تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.
15. غزال، إسماعيل، القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1989.

(التجربة العراقية أمودجاً)

16. كيتلر، رايغوند كارفيلد، العلوم السياسية، ترجمة: فاضل زكي محمد، بدون دار نشر، بدون مكان نشر، 1963.
17. محمود، عبد الفتاح عبد الرزاق، الاعلان عن الدولة دراسة تاصيلية وتحليلية في القانونين الدولي العام والدستوري، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2009.
18. مراد، علي عباس، المجتمع المدني والديمقراطية في عصر العولمة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009.
19. هوريو، آندريه، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، ترجمة: علي، حداد مقلد، شفيق، عبد المحسن سعد، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1974.

ثالثاً: الأطاريح الأكاديمية

1. حمزة، هلو نجاة، الشخصية القانونية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون، جامعة الموصل، الموصل، 2021.

رابعاً: البحوث والدراسات

1. إبراهيم، ياسر علي، بناء الدولة في العراق، دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد: 25، 2016.
2. شكر، نعم نذير، دور الثقافة في بناء الدولة الحديثة العراق امودجاً، مجلة دراسات دولية، العدد: 57، بغداد، 2017.
3. محمد، علي دربول، بناء الدولة العراقية بين المؤسساتية والشخصية، مجلة العلوم السياسية، العدد: 34، بغداد، 2007.

خامساً: مواقع الشبكة الإلكترونية (الإنترنت)

1. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، على الرابط الإلكتروني الآتي:

<http://iheq.iq>

الهوامش :

- 1- عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية، الجزء 4 ، ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1990
- 2- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة ، عمان ، دار مجدلاوي ، 2004، ص 187.
3. إسماعيل غزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1989، ص18.
4. عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، الاعلان عن الدولة دراسة تأصيلية وتحليلية في القانونين الدولي العام والدستوري، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2009، ص7.
5. المصدر السابق نفسه، ص8.
6. برتراند بادى، بيار بيرنوم، سيسيولوجيا الدولة، ترجمة: جوزيف عبد الله، جورج أبي صالح، الطبعة الأولى، مركز الإنماء القومي، بيروت، بدون تاريخ، ص5.
7. حميد الساعدي، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص29.
- 8-د. ثروت بدوي، النظم السياسية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة سنة 1970 – ص149
9. طعيمة الجرف، نظرية الدولة الأسس العامة للتنظيم السياسي، الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1964، ص5.
10. د. عبد الله علي عتّو، القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، مكتبة يادكار، دهوك، 2015، ص177.
11. د. عبد الله علي عتّو، مصدر سابق، ص182.
12. د. حسين حنفي عمر، حق الشعوب في تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ص30.
13. د. عصام العطية، القانون الدولي العام، الطبعة السادسة، المكتبة القانونية، بغداد، 2006، ص150.
14. المصدر نفسه، ص151.
15. د. نزيه رعد، القانون الدستوري العام، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2011، ص17.
16. د. نزيه رعد، مصدر سابق، ص18.
17. رايونند كارفيلد كيتل، العلوم السياسية، ترجمة: فاضل زكي محمد، بدون دار نشر، بدون مكان نشر، 1963، ص26.
18. د. عصام العطية، مصدر سابق، ص201.
19. حميد الساعدي، مصدر سابق، ص32.
20. عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الطبعة السابعة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006، ص62.
21. للتفصيل أكثر حول "اتفاقية ويستفاليا"، يُراجع: محمد محمد صالح، تأريخ أوروبا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية 1500-1789، الطبعة الأولى، مطبعة دار الجاحظ للطباعة والنشر، بغداد، 1981، ص310.
22. جوزيف شتراير، مصدر سابق، ص53.
23. جوزيف شتراير، مصدر سابق، ص15-16.
24. زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص23.
25. زهير شكر، مصدر سابق، ص21-22.
26. عبد الفتاح عبد الرزاق، مصدر سابق، ص7.
27. محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص18.
28. المصدر نفسه، ص22.
29. علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية في عصر العولمة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص128.
30. محمد جمال باروت، الدولة والنهضة والحداثة: مراجعات نقدية، الطبعة الأولى، دار الحوار، اللاذقية، 2000، ص34.
31. علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية في عصر العولمة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص128.

32. كمال المنوفي، السياسة العامة وأداء النظام السياسي في تحليل السياسات العامة، قضايا منهجية، القاهرة، دار النهضة المصرية ، 1988، ص 85.
- 33 محمد جمال باروت، مصدر سابق، ص35.
34. عبد الجبار احمد ، ورقة سياسات الفدرالية واللامركزية في العراق، بغداد، مؤسسة فريدريتش ايبتر ، 2013.
35. محمد مهدي عاشور، التعددية الأثنية ، إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية ، عمان ،المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2002، ص 89.
- 36 أ.د عامر حسن فياض، مصدر سابق.